

المبحث الثالث^(١):

المجمع عليه

ويمكن تصنيف الأمر المجمع عليه إلى ما يأتي:

١. إجماع على الحكم النحوي.

والحكم هنا ينقسم قسمين:

الأول: الحكم النحوي الكلي.

والقاعدة الكلية هي التي تشتمل على أحكام جزئيات كثيرة لا تختص بباب من أبواب النحو، بل تجمع فروعاً من أبواب شتى، وقد أشار إلى هذا ابن هشام في قوله: «الباب الثامن في ذكر أمور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية»^(٢). وهذه أمثلة على ذلك.

- لا يجمع بين عوض ومعوّض منه.

وذلك أن العوض إنما جيء به ليسدّ مسدّ ماعوّض منه فلا يجوز الجمع بينهما. ذكر الأنباري قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت معك وأن التقدير فيه: أن كنت منطلقاً انطلقت، ومثله قول العباس بن مرداس السلمي:»^(٣)

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

وقال: «والتقدير فيه: أن كنت ذا نفر، فحذف الفعل، وزاد «ما» على «أن» عوضاً عن الفعل.. والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يُجمَعَ بين العوّض والمعوّض»^(٤).

. ويقول ابن مالك: «وزعم أبو علي أن قول من قال: سمعت لغائهم بالفتح لا يُحمَل على أنه جمع بل على أنه مفرد زُددَ لامه فقلب ألفاً وهذا الذي ذهب إليه مردودٌ من أربعة أوجه... ثم قال: الثاني: أن التاء في هذا الجمع عوض من اللام المحذوفة، فلو زُددتْ لكان ذلك جمعاً بين عوض ومعوّض منه، وذلك

(١) من رسالة الماجستير "الإجماع في النحو العربي، دراسة في أصول النحو، دخيل بن غنيم العواد"

(٢) المغني ص ٨٨٤.

(٣) كتاب سيبويه ١ / ٢٩٣ (هارون) ١ / ١٤٨ (بولاق)، الخصائص ٢ / ٣٨١.

(٤) الإنصاف ١ / ٧٢٧١، وأنظر في هذه القاعدة أيضاً الاقتراح ص ١٤٤.

ممنوع»^(٥).

- ما لا يختص لا يعمل.

احتج بهذه القاعدة الأنباري على لسان البصريين في قولهم: إن الاسم المرفوع بعد لولا مرفوع بالابتداء، قال: «وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون «لولا» وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً، و«لولا» لا تختص بالاسم دون الفعل، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم، قال الشاعر:

لَا دَرَّ دُرُّكَ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُذْرِي لِحُدُودِ

فقال: «لولا حُدِثْتُ» فأدخلها على الفعل، فدل على أنها لا تختص فوجب ألا تكون عاملة، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء»^(٦).

واحتج بها أيضاً ابن مالك ورد بها على الكوفيين في قولهم: إن الظرف من نحو: «زيد خلفك» منصوب بمخالفته المبتدأ، قال: «وهذا القول فاسد من أربعة أوجه: ... الثالث: أن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن تكون عاملة لأن العامل عملاً مجتمعاً عليه لا يكون غير مختص، هذا إذا كان العامل لفظاً، مع أنه أقوى من المعنى، فالمعنى إذا عدم الاختصاص أحق بعدم العمل لضعفه»^(٧). ذكر ابن هشام أنواع الحروف فقال: "

- مِنْهَا مَا لَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ، وَلَا بِالْأَفْعَالِ، فَلَا يَعْمَلُ شَيْئًا كـ«هَلْ» تَقُولُ: «هَلْ زَيْدٌ أَخُوكَ» و«هَلْ يَقُومُ».

- وَمِنْهَا مَا يَخْتَصُّ بِالْأَسْمَاءِ فَيَعْمَلُ فِيهَا كـ«فِي» نَحْوُ: ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: ٢٠] ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢].

- ومنها ما يختص بالأفعال، فَيَعْمَلُ فِيهَا كـ«لَمْ» نَحْوُ: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

- لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل.

المعمول تبع للعامل، فلا يفوقه في التصرف بل هو دونه، فلا يقع المعمول إلا موقعاً يجوز أن يقع فيه العامل.

وقد استدل بهذه القاعدة الأنباري على لسان البصريين إذ ذهبوا إلى جواز تقديم الخبر على المفرد، وقد منعه الكوفيون، ومن أدلة البصريين قول الشاعر:

كِلا يَوْمَي طُوالَةٍ وَصَلُّ أَرْوَى ظَنُونُ أَنْ مُطَرَّحُ الظَّنُونِ

(٥) شرح التسهيل ١/ ٨٨.

(٦) الإنصاف ١/ ٧٣ ٧٤، وقال على لسان الكوفيين بعد: «قلنا: نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً...» ص ٧٥.

(٧) شرح التسهيل ١/ ٣١٣.

قال: « ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله: « وصل أروى » مبتدأ، و« ظنُونُ » خبره، و« كَلا يَوْمَي طُوالَةٍ » ظرف يتعلق بـ« ظنُونُ » الذي هو خبر المبتدأ، وقد تقدم معموله على المبتدأ، فلو لم يجز تقديم خبر المبتدأ عليه، وإلا لما جاز^(٨) تقديم معمول خبره عليه ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل.

ألا ترى أنك لو قلت: « القتال زيدا حين تأتي » فنصبت زيدا بتأتي لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتي على « حين » فتقول: القتال تأتي حين، فلو كان تقديم خبر المبتدأ ممتنعاً كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدأ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ؛ لأن المعمول تبع للعامل فلا يفوقه في التصرف، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه، إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد، فتجعل مرتبته فوق السيد وذلك عدول عن الحكمة، وخروج عن قضية المعدلة...»^(٩).

- الفروع تنحط عن درجة الأصول.

واحتج بهذه القاعدة الأنباري أيضاً للبصريين على الكوفيين إذ ذهب الكوفيون إلى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو « هند زيد ضاربه هي » لا يجب إبرازه، وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه، قال: « وأجمعوا على أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لا يجب إبرازه » ثم ذكر احتجاج البصريين فقال: « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل في تحمّل الضمير... فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلاشك أن المشبه بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير في كل حال إذا جرى على من هو له، وإذا جرى على غير من هو له لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبداً تنحط عن درجة الأصول فقلنا: إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ؛ ليقع الفرق بين الأصل والفرع»^(١٠).

واستدل بهذه القاعدة أيضاً ابن مالك في مسألة اجتماع نون الرفع ونون الوقاية في الأفعال الخمسة، وهذا الاجتماع له ثلاثة أوجه القلْبُ، والإدغام، والحذف، ومثال الأخير قوله تعالى: {أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تُشَاقُّونَ فِيهِمْ} ^(١١) [النحل: ٢٧] .

(٨) كذا في الأصل ويستقيم الكلام بدون « وإلا » وقد جرى المؤلف على استعمال هذا الأسلوب. انظر ص ٢٢٣ من هذا البحث .

(٩) الإنصاف ١/ ٦٧، ٦٨ .

(١٠) السابق ١/ ٦٠ .

(١١) في قراءة نافع، الغاية في القراءات العشر لابن مهران ص ١٨٨، وإتحاف فضلاء البشر للبنا ص ٢٧٨.

وفي المحذوف من النونين خلاف، فأكثر المتأخرين على أن المحذوفة في التّخفيف نون الوقاية، والباقية نون الرّفع، ومذهب سيبويه والأخفش العكس. قال ابن مالك: « وهو الصّحيح لوجوه» ثم قال: « وأيضاً فإن نون الرّفع نائبة عن الضّمة وقد حذفت الضّمة تخفيفاً في الفعل نحو قوله تعالى: {إِنَّ أ يَأْمُرُكُمْ} [البقرة: ٦٧] و {وَمَا يُشْعِرُكُمْ} [الأنعام: ١٠٩] في قراءة للسوسي^(١٢) وفي الاسم كقراءة بعض السلف: ^(١٣) {وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ} [الزحرف: ٨٠] بسكون اللام و {بُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ} [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء^(١٤). فحذف النون النائبة عنها تخفيفاً أولى، وليؤمن بذلك تفضيل الفرع على الأصل^(١٥).

– حذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه

وقد استدل بهذه القاعدة ابن مالك في المسألة السابقة، قال: «.. نون الرّفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها لنون الوقاية، ولا تحذف نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون وحذف ما عهد حذفه أولى من حذف ما لم يعهد حذفه»^(١٦). وقريب من هذه القاعدة: حذف ما يؤمن بحذفه حذف أولى من حذف ما لا يؤمن بحذفه حذف. وتغيير يؤمن معه تغيير أولى من تغيير لا يؤمن معه تغيير^(١٧).

ومن القواعد والأحكام الكلية:

- اختصار المختصر لا يجوز^(١٨).
- كُلُّ مَعْرَبٍ لَيْسَ لَهُ إِلَّا إِعْرَابٌ وَاحِدٌ^(١٩).
- العامل في الشيء مادام موجوداً لا يدخل عليه عامِلٌ غيره^(٢٠).
- لا اعتبار بالتقديم إذا كان في تقدير التأخير^(٢١).
- الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال^(٢٢).

(١٢) انظر الالتخاف ص ٢١٥.

(١٣) المحتسب ١/ ١٠٩، ١٩٩، ٢/ ٣٣٨

(١٤) في قراءة مسلمة بن محارب، الشواذ لابن خالوية ص، ١٤، والمحتسب ١/ ١٢٢.

(١٥) شرح التسهيل ١/ ٥٢.

(١٦) السابق.

(١٧) السابق.

(١٨) سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٢٧٠، والأشباه والنظائر ١/ ٦٥.

(١٩) الإنصاف ١/ ٢٠ أي لا يعرب إلا من جهة واحدة.

(٢٠) السابق ١/ ٤٨.

(٢١) الإنصاف ١/ ٥٠، ٦٩.

(٢٢) السابق ١/ ٦٠.

- غير المركب إذا ركب تغير حكمه الأول، وحدث له بعد التركيب حكم آخر^(٢٣).
- الاستثقال يبيح التغير^(٢٤).
- قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل^(٢٥).
- التصغير والجمع والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها^(٢٦).
- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على مالميس له نظير^(٢٧).
- مبنى الكلام على اعتبار المشاكلة والمحافظة على أن تجري الأبواب على سننٍ واحدٍ^(٢٨).
- العلامة اللفظية مرجحة على العلامة المعنوية^(٢٩).
- إضافة مالاتأثير له إلى ماله تأثير لاتأثير له^(٣٠).

(٢٣) السابق ١/ ٧٨.

(٢٤) شرح التسهيل ١/ ١٩١.

(٢٥) الإنصاف ١/ ١٤.

(٢٦) كتاب سيويه ٣/ ٣٦٩.

(٢٧) الإنصاف ١/ ٢١، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٨، شرح التسهيل ١/ ٢٢٦، ٢٤٢، ٢٥٧.

(٢٨) لإنصاف ١/ ١١.

(٢٩) شرح التسهيل ١/ ١٣.

(٣٠) الإنصاف ١/ ٤٦، ٨٠.